## فوق الطاولة

فراس القاضي

### هل أتاكم حديث الأولويات؟

شاركت منذ سنين طويلة بتدريب لإحدى المنظمات الإنسانية عن كيفية التصرف الصحيح عند وقوع كارثة ما؛ انفجار، حريق، زلزال، ولا تزال المعلومات التي اكتسبتها منه في وجداني، لأنه من الممكن إسقاط مفهومها وعبرتها على الكثير من الأمور الحياتية وليس في حال الكوارث فقط، وأهمها أنه عند الوصول إلى موقع الحدث، يتقدّم فرق الطوارئ فريقٌ من المتطوعين، يحمل كل واحد منهم بيده ثلاثة شرائط: سوداء وحمراء وخضراء، يتوجهون للأشخاص المصابين، فإن كان الشخص متوفى، يربطون على يده شريطة سوداء، وإن كانت جروحه أو إصابته طفيفة يربطون شريطة خضراء، وإن كانت إصابته خطيرة ووضعه حرج يربطون شريطة حمراء، والهدف من ربط هذه الشرائط هو عدم تضييع ولو ثانية واحدة من وقت فريق الإسعاف الذي يدخل بعدهم أو معهم على شخص متوفى لا فائدة من إسعافه، أو مع شخص لا خطر عليه، وصب كل الجهد على الشخص الذي من الممكن أن تكون الدقيقة أو الثانية الواحدة فيصلاً في إنقاذه وبقائه على قيد الحياة.

كل الكلام السابق لخصته كل اللغات ومنها لغتنا الجميلة الغنيّة بكلمة واحدة هي: الأولويات.

فلنسقط المفهوم السابق على ما يحدث في موضوع إعادة هيكلة الدعم، لأنه حدث بعد كارثة اقتصادية، وهي أن الدولة السورية ما عادت قادرة على تقديم الدعم لكل مواطنيها لأسباب عديدة لسنا في معرض الحديث عنها الآن.

الأولويات هنا لا تختلف أبداً عن أولويات فرق الطوارئ من حيث مفهوم المساعدة على البقاء، ويفترض أن توضع الشريطة السوداء (أطال الله عمر الجميع) للأثرياء، والخضراء لمتوسطي الثراء، والحمراء للمحتاجين، وهم – ويا للمصادفة – السواد الأعظم من الشعب السوري الذي طحنته إحدى أقسى حروب التاريخ الحديث على مدار أكثر عشر عاماً.

لكن وبالنظر إلى تصرفات الفريق المعني بإعادة الهيكلة، يبدو واضحاً وجلياً جداً أن ما حدث هو العكس تماماً، العكس بحرفية المعنى، حيث تم البدء بالحلقة الأضعف، أو الحلقة التي يسهل البدء بها والسيطرة عليها دائماً، لأن أمور حياتها ومماتها بيد الحكومة، ولا تملك ولا تستطيع الاعتراض أبداً، وهي شريحة الموظفين، فرُفع الدعم فوراً عن موظف يملك سيارة اشتراها حين اشترى الجميع سيارات بالتقسيط، ثم أعيد النظر بالموضوع وأعيد له الدعم، ثم استثني البعض، ورُفع عنهم الدعم مرة أخرى.

ثم انتقل الفريق إلى فئة (معتزة) أخرى، كانت في يوم من الأيام تدعى بالطبقة الوسطى، فلوحقوا من أجل سيارة هنا، وسجل تجاري بسيط غير مستخدم هناك، وأنجزت مهمة رفع الدعم عنهم، ثم وبعد أشهر، – والحمد لله – خطر ببال الفريق المعني بإعادة هيكلة الدعم – والمكون من عدة وزارات كما قال مؤخراً وزير التجارة لبرغم – ولو قليلاً – عبء مواجهة الناس عن وزارته وحدها – أن يبدؤوا برفع الدعم ليس عمّن لا يستحقونه، بل عمّن ليسوا بحاجة إليه، كبار المكلفين، وأصحاب المنشآت السياحية والتجارية الكبيرة، ومالكي الجامعات والمدارس الخاصة، ولا يزال حتى اللحظة كثير من الميسورين وأصحاب مهن تدر الكثير من الأموال يحظون بدعم الدولة.

كل ما سبق يدل على ماذا؟

بالطبع على أن المشروع لم يُدرس كما يجب، وأنه حين تم البدء به، كانت الخطة هي أن نبدأ بتطبيقه على من هم (بالجيبة) ومن ثم لنرى ماذا نحن فاعلون، ولم يخطر ببال المعنيين بالموضوع أنه يجب البدء بإعادة الهيكلة من عند الذين لا يحتاجونه، وترك الفئة الأشد حاجة إلى النهاية، حينها يكون الموضوع قد أخذ مداه، والدراسة صارت أنضج، وبالتالي ما كان الفريق المعني وقع بالأخطاء التي أقام من أجلها منصة اعتراض بحدتها وبطورها كل فترة.

كلمة أخيرة أرجو أن يتسع صدر المعنيين لها:

الذين لا يزالون بحاجة الدعم هم الذين بنوا هذا البلد، وهم الذين غسلوا جروحه بدموعهم، وافتدوه بدمائهم ودماء أولادهم، وهم الذين – ولعظم حبهم له مهما حدث – يبقون بلا دموع، ويكتمون صرَاخهم حين تنهال سياطه عليهم، ولا ذنب لهم سوى أنهم فقراء.. والفقراء ليسوا أعداءكم، فلماذا تفعلون بنا ما تفعلون؟

### خلال ساعات.. وزارة التجارة الداخلية تنفي تخفيض مخصصات الخبز ثم تؤكده بجداول جديدة

# جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن» تخبط الوزارة أربك المواطنين وعلى اللجنة الاقتصادية أن توضح ما يجري

رامز محفوظ

عقب نفي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نفياً قاطعاً إصدار جدول جديد لتوزيع الخبز وحدوث أي تعديل بمخصصات الخبز للمواطنين وتأكيدها أن كل ما يشاع حول جداول جديدة لتوزيع الخبز التمويني عبر البطاقة مفبركة وغير صحيحة وليس هناك أي تغيير على كميات الخبز للمواطنين أو حتى مواعيدها، وقولها إن كل خبر لا يصدر من خلال الوزارة عبر صفحتها الرسمية أو من خلال الوسائل الإعلامية الرسمية هو غير صحيح بالمطلق وهدفه تشويه صورة عمل مؤسسات الدولة، عادت الوزارة لتناقض نفسها من خلال إعلانها إصدار جدول جديد لتوزيع الخبز والذي تم من خلاله تخفيض مخصصات بعض الشرائح مثل الشريحة المؤلفة من شخص واحد والتي تم تخفيض مخصصاتها الأسبوعية من ٤ ربطات إلى ٣ ربطات والشريحة المؤلفة من شخصين التي تم تخفيض مخصصاتها الأسبوعية من ٦ ربطات إلى ٥ ربطات.

ولتحاول الوزارة الالتفاف والتقليل من أهمية قيامها بتخفيض مخصصات بعض الشرائح من المواطنين وجهت الأنظار بشكل أكبر إلى عدم صحة أحد الجداول المنشورة عبر صفحات التواصل الاجتماعي لتوزيع الخبز، وهذا ما أكده معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سامر سوسي عبر صفحة وزارة التجارة الداخلية والذي بين أن الجدول المنشور على صفحات التواصل الاجتماعي باللون الأزرق غير صحيح بالمطلق ولا يوجد تعديل على كميات الخبز إلا بما يخص الشخص الواحد أو الشخصين وهو للمساواة بين كميات الخبز الموزعة على المواطنين، ولا يوجد أي تغيير على الشرائح الأخرى، علماً أن مخصصات الفرد اليومية لم تتغير بل هي أعلى من المعدل الوسطي لاستهلاك الفرد من مادة الخبز.

جديد لتوزيع الخبز جعل المواطن في حيرة من أمره.

وعن احتمالات وجود نقص في مادة الطحين الأمر الذي أدى إلى لجوء وزارة التجارة الداخلية لتخفيض مخصصات بعض الشرائح، بين الأزمع إلى أنه من المفترض أن تقوم اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء بإيضاح ما يجري، موضحاً أن هناك عدم ثقة من المواطن بوزارة التجارة الداخلية، مشيراً إلى أنه على الوزارة أن تصدر تصريحات واضحة عبر موقعها أو عبر وسائل الإعلام وتعزز ثقة المواطن بما يصدر عنها.

وكانت قد وصلت عدة شكاوى لـ«الوطن» من مواطنين أكدوا فيها حصول تخفيض بمخصصاتهم الأسبوعية من دون أي علم أو تأكيد مسبق من الوزارة بحصول تعديل على مخصصاتهم، كما بين بعض المعتمدين حصول تعديل على البرنامج الموجود عبر الجهاز وتغيير بالمخصصات.

### تبادل خبرات مع بيلاروس حول الضرائب

# معاون وزير المالية لـ«الوطن»: تختلف الإدارات الضريبية في إجراءاتها لكنها تتفق بالوصول للعدالة وأرقام العمل الحقيقية

عبد الهادي شباط

أوضحت وزارة المالية في بيان على حسابها على التليغرام وموقعها الرسمي أنه خلال ندوة تعريفية بالنظام الضريبي المعمول به في جمهورية بيلاروس، عقدت في مبنى الهيئة العامة للضرائب والرسوم، عبر تقنية الفيديو، خلال يوم عمل واحد، ندوة حول رسم وتنفيذ السياسة الضريبية وتطوير عملية الأتمتة الشاملة لـإدارة الضريبية، وذلك في إطار تبادل الخبرات مع الدول الصديقة، حيث قدمت الإدارة الضريبية عرضاً لمشروع آلية الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة الذي يتم العمل على تطبيقه حالياً، على المنشآت السياحية وبعض الأنشطة الاقتصادية والصناعية والتجارية، وتطرق العرض لآلية العمل المطبقة حالياً، ودورها في تحقيق العدالة الضريبية بالوصول إلى رقم العمل الفعلي للمكلّف، بعيداً عن تدخل العامل البشري، وخلق علاقة الثقة المتبادلة بين المكلفين والإدارة الضريبية.

وقدم الجانب البيلاروسي ممثلاً بوزارة الضرائب والرسوم عدة عروض تقديمية، تضمنت الإصلاحات التي تم إحداثها في الإدارات الضريبية، والسبل المتبعة في الرقابة الضريبية على مطابقة النفقات مع الدخل لدى الأفراد، وشرح الآليات التي تم اعتمادها لوضع العلامات ومتابعة البضائع والرقابة على أجهزة صناديق المحاسبة ومبدأ وآلية أدائها، وتوضيح آلية عمل الأجهزة الضريبية وخاصة الرقابة عن بعد على أنشطة المكلفين أي نظام البيانات المؤتمت (جرد الفواتير).

حضر الندوة معاون وزير المالية لشؤون السياسات المالية رياض عبد الرؤوف، ومدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم منذر يونس، ومعاونوه، ومديرون مركزيون ورؤساء دوائر في الإدارة المركزية، ومديرو ماليات في المحافظات.

وفي تصريح لعبد الرؤوف أن هذا هو اللقاء الأول مع الجانب البيلاروسي وسيكون هناك عدة لقاءات مقبلة يمكن من خلالها تطوير التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات وخاصة في الجانب الفني الذي لم يتم التطرق له خلال اللقاء الأول، مبيناً أنه يتم التوسع في تطوير تجربة الربط الإلكتروني في سورية وتلافي أي ثغرات قد تظهر خلال تطبيق نظام الربط الذي بدأ تطبيقه حالياً مع فعاليات سياحية وينسع ليشمل المنشآت الاقتصادية والصناعية والجامعات الخاصة وغيرها.

وعن تكاليف الربط الالكتروني، بيّن أن الإدارة الضريبية تتحمل الجزء المتعلق في عملها من برامج وأنظمة ربط وغيرها بينما يتحمل المكلف تأمين متطلبات الربط من تجهيزات وبعض البرامج وغيره.



### مرسوم الأسواق القديمة والتراثية.. مزايا وإعفاءات وتسهيلات غير مسبوقة

# الشهابي لـ«الوطن»: المرسوم عفا عن الماضي والمستقبل وهو خطوة محورية لإعادة الحياة التجارية إلى الأسواق القديمة

هناء غانم

مزايا وإعفاءات وتسهيلات غير مسبوقة حملها المرسوم التشريعي رقم (١٣) لعام ٢٠٢٢ الخاص بالأسواق القديمة والتراثية في محافظات حلب وحمص ودير الزور الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد والذي يحمل حزمة واسعة من التسهيلات والإعفاءات التي توفر بيئة داعمة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية بجميع أشكالها داخل المدينة القديمة في المحافظات المذكورة بما فيها الأسواق القديمة والتراثية. وتشمل هذه التسهيلات غير المسبوقة، المنشآت والورش والمحال التجارية إضافة للمنازل السكنية الواقعة ضمن الحدود الإدارية للمدن القديمة في المحافظات الثلاث. ومن الجدير ذكره أن هذا المرسوم أعفى المنشآت والمكلفين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية من جميع الضرائب والرسوم المالية والمحلية التي تشمل أعمال الترميم وإعادة التأهيل سواء للمنشآت والمحال أم للمنازل حتى نهاية العام ٢٠٢٣، ونصّ أيضاً على إلغاء الضرائب والرسوم المالية المترتبة على الأرباح الناجمة عن ممارسة المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية داخل المدينة القديمة، إضافة للإعفاء من ضريبة الدخل على كلّ المستحقات المالية التي ينقاضاها العاملون في هذه المنشآت حتى نهاية عام ٢٠٢٧. وطوى المرسوم جميع المطالبات المالية والرسوم وبدلات الخدمات ومتمماتها المترتبة على المنشآت وعلى المكلفين وعلى أصحاب الفعاليات الاقتصادية داخل المدينة القديمة قبل تاريخ نفاذ هذا القانون، كما ألغى المطالبات الضريبية المترتبة على ربع العقارات والعرصات حتى نهاية هذا العام، وألغى أيضاً ذات المطالبات التي ستترتب على ضريبة ربع العقارات والعرصات حتى نهاية ٢٠٢٧. كما ألغى المرسوم أجور الاشتراك وقيع الاستهلاكات وفوائدها وغراماتها العائدة سواء في مجالات الاتصالات أم الكهرباء أو الماء والصرف الصحي، فيما لم تشمل الإعفاءات التي حملها هذا المرسوم الضرائب المترتبة على البيوع العقارية والإيجارات الخاضعة للقانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢١. وتدعم هذه الإعفاءات والتسهيلات عودة الإنتاج والعمل والصناعة والحرفة التجارية في الأسواق القديمة والتراثية، وتمنح المبادرين بالعودة وتشغيل محالهم امتيازات مالية لتسريع عودتهم تمهيداً لعودة الحياة الاقتصادية إلى المدن القديمة.

• صناعيون يأملون تطبيق المرسوم على المناطق الصناعية المدمرة وترك الباب مفتوحاً لجميع الأسواق والفعاليات الاقتصادية والحرفية

### المرسوم عفا عن الماضي والمستقبل

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي أن إصدار هذا المرسوم يعتبر خطوة محورية لتعافي الأسواق القديمة في العديد من المحافظات مبيناً أنهم كاتحاد لغرف الصناعة طالبوا لسنوات بشيء مثيل للمرسوم ١٨ لعام ١٩٨٢ الخاص بالمناطق المتضررة فأتت مكرمة السيد الرئيس بالمرسوم ١٣ الذي فاق في سخائه وعطاءاته المرسوم ١٨ لأنه عفا عن الماضي وقدم إعفاءات للمستقبل وهو ضروري جداً لإعادة الحياة التجارية في قلب الأسواق القديمة التي تعد الرئة التجارية لحلب وذلك يساعد كثيراً في دعم العملية الإنتاجية وينزع جميع المبررات أمام عدم عودة الحياة إلى الأسواق القديمة.

### المدن القديمة مرتبطة بالذاكرة

في حين اعتبر تيسير دركل عضو غرفة صناعة حلب ورئيس لجنة العروب الصناعية لـ«الوطن» أن المرسوم مهم جداً لأنه يشمل الأسواق التجارية والأسواق القديمة في محافظات حلب وحمص ودير الزور وخاصة أن هذه المناطق هي التي استهدفها الإرهاب وتعتبر مناطق ذات صبغة تاريخية مرتبطة بذاكرة جميع السكان وبخريطة الأسواق العالمية مشيراً إلى أنه للأسف وخلال فترة الحرب تغيرت خريطة هذه الأسواق ففي حلب مثلاً أصبح هناك أسواق جديدة وفي مناطق أخرى لكنها غير منظمة،

أما «سوق المدينة» الذي يعتبر أكبر (مول) مسقوف بالعالم ومنه جاءت فكرة (المولات) فله قيمة حضارية وثقافية حيث تتفرع عنه أسواق تخصصية وعلى مساحات كبيرة واعتبارية لافتاً إلى أن المرسوم ١٣ جاء لإعادة الاعتبار لهذه الأسواق ومنحها الكثير من الزخم والأهم أن أي خطوة تتم باتجاه الاقتصاد والحرفة الاقتصادية هي لنفض غبار الحرب عن سورية.

وأضاف: ما نؤكد عليه هو صدور التعليمات التنفيذية بالسرعة القصوى حتى يحقق المرسوم التشريعي حالة من الارتياح والتحفيز لأصحاب الفعاليات لعودتهم إلى عملهم.. والأهم أن تترك التعليمات التنفيذية الباب مفتوحاً ليس فقط للأسواق التجارية بل لكل الفعاليات الاقتصادية والحرفية وغيرها مشيراً إلى أن هناك ٩ مناطق صناعية في حلب هي خارج الخدمة بسبب الإرهاب والخراب ونأمل أن يشمل هذا المرسوم جميع هذه المناطق لإعادة الصناعيين والصناعة الوطنية إلى ألقها لافتاً إلى أن أي خطوة اليوم باتجاه الاستثمار والإنتاج هي خطوة صحيحة.

### رغبة بتطبيقه على المدن الصناعية في حلب ودمشق

نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مصطفى كواية قال: إن إصدار هذا المرسوم سيعيد الحياة الاقتصادية إلى المدن القديمة وينعشها لتعود حلب كما كانت العاصمة الاقتصادية والتجارية لسورية..

وأضاف كواية في تصريحه لـ«الوطن» إن هذا المرسوم هو مطلب للصناعيين من عشر سنوات واليوم جاء من سيد الوطن لدعم التجار والصناعيين لعودة الحياة الاقتصادية إلى هذه المدن ونأمل أن يطبق هذا المرسوم على المناطق الصناعية المدمرة الأكثر ضرراً مثل الليرمون بحلب وفضلون بدمشق وغيرها مشيراً إلى أن هذا المرسوم يشجع معظم التجار والصناعيين للعودة إلى مناطقهم الصناعية وإعادة ترميمها ولاسيما أن المرسوم شمل الكثير من المزايا والإعفاءات الأمر الذي يشجع الصناعيين في الداخل للإقلاع بمنشآتهم والأهم أنه يشجع الصناعيين في الخارج للعودة إلى سورية والاستثمار معتبراً أن هذا المرسوم سيكون بوابة للاستثمار للصناعيين والتجار.

### أهمية تشغيل العناقيد الصناعية

وفي سياق متصل قال عضو اتحاد غرف الصناعة السورية مجد شمّان لـ«الوطن» إن هذا المرسوم يعتبر دعماً كبيراً للصناعيين والتجار، ما يؤكد على إصرار السيد الرئيس على تشغيل العناقيد الصناعية بكل أصنافها لأن الحديث عن حلب والمدينة القديمة مثلاً يعني ورشات صغيرة ودكاكين ومحال والتي تعرّف بالاحتفاظ «بصنعة أو مهنة معينة» مبيناً أن معظم هؤلاء الصناعيين وبسبب الحرب هاجروا نظراً للدمار الذي حدث في حلب والذي تركز ضمن المدينة القديمة وفي أسواقها التي تشهد على ذلك.

وأشار شمّان إلى أن هذا المرسوم سيكون بمثابة حافز للصناعيين لإعادة تأهيل هذه المحال والورش حتى يتم ضمهم إلى حلقات الإنتاج وسلاسل التوريد من جديد معتبراً أن هذه الأسواق القديمة كانت عصب الحرف اليدوية وعصب الإنتاج وأن المزايا التي قدمها هذا المرسوم سوف تسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية ودعم الإنتاج وإعادة الألق إلى مدينة حلب القديمة كمعلم صناعي وتجاري وسياحي وأثري مهم.

### تشبيك الجهود لإعادة الألق إلى المدن القديمة

ومن الجدير ذكره أن الحكومة قامت مؤخراً برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء باجتماع مع الجهات التنفيذية في حلب على ضوء المرسوم التشريعي الجديد بهدف إحياء المدينة بمحافظة حلب حول الإجراءات التنفيذية والخطوات اللازمة لإعادة إحياء أسواق مدينة حلب القديمة في ضوء صدور المرسوم التشريعي رقم ١٣ للعام ٢٠٢٢ الخاص بالأسواق القديمة والتراثية في محافظات حلب وحمص ودير الزور حيث أكد عرنوس أن مدينة حلب القديمة تحظى برعاية واهتمام السيد الرئيس بشار الأسد وبمتابعة مستمرة من الحكومة والأمانة السورية للتنمية، حيث توج ذلك بصدور المرسوم ١٣ بهدف إعادة الحياة والنشاط لأسواق المدينة القديمة، مشيراً إلى أهمية وضع رؤية إستراتيجية وتشبيك الجهود الحكومية والمجتمعية لإعادة الألق إليها وفق الأسس المعتمدة للحفاظ على التراث. ولفت إلى التسهيلات والإعفاءات غير المسبوقة التي تضمنها المرسوم وتوافر بيئة مناسبة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية والمنشآت والورش والمحال التجارية لتعكينها من إعادة التأهيل والترميم، مؤكداً مواصلة تقديم كل ما يمكن منحه للأهل في محافظة حلب لتحسين الواقعين الخدمي والتنموي فيها بالتوازي مع العمل لتطوير التشريعات والقوانين بما يخدم عملية الترميم وإعادة التأهيل للكثير من المواقع وخصوصاً التراثية والسياحية والتاريخية والاقتصادية وبما يضمن عودة أصحاب الفعاليات إلى نشاطهم ومنحهم المزيد من المحفزات. وتم خلال الاجتماع التأكيد أن الحكومة لن توفر أي جهد في إعادة ألق مدينة حلب لينبض بالحياة وأهمية مشاركة غرف التجارة والصناعة والسياحة وكل الفعاليات المجتمعية والأهلية لتحقيق هذا الهدف وفق برامج زمنية محددة إضافة إلى العمل على تحديد مناطق تنموية بحلب لتستفيد من قانون الاستثمار الجديد بما تضمنه من مزايا وإعفاءات وتسهيلات إضافة إلى متابعة حل موضوع الاستملاكات في المدينة القديمة وتقديم القروض التشغيلية للفعاليات الاقتصادية بفوائد مدعومة إلى جانب تقديم الدعم لترميم وتأهيل هذه المنشآت وتوفير الخدمات والبنى التحتية اللازمة لها.

### تمديد العمل بالسماح للتجار والصناعيين بتخليص البضائع بموجب صور عن الوثائق

# الحلاق لـ«الوطن»: التخلص من فرض غرامات على المستوردين أو الحاويات

جلنار العلي

قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن»: إن موافقة رئاسة مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتمديد العمل بالتعليمات المتعلقة بالسماح للتجار والصناعيين بالتخليص على البضائع بموجب صور عن الوثائق الأصلية، يعد إيجابياً لما يعانيه التجار من مشاكل تخص استلام البواخر من الشركات لعدة أسباب، لافتاً إلى أن هذا القرار عندما صدر أول مرة كان نتيجة نقشي فيروس كورونا وتعطل الكثير من الشركات بتصديق البواخر وإرسالها بشكل سريع، ومع انتهاء المسبب ما زال التجار يواجهون مشاكل أكثر، إذ إن بعض شركات نقل البواخر تتأخر في إحضارها وتأخذ فترات طويلة وذلك بسبب العقوبات من جهة وإنهاء تدقيق النماذج والأوراق من جهة أخرى، مضيفاً: «وبموجب هذا القرار يتخلص التجار المستوردون من فرض أي غرامات عليهم أو على الحاويات، إذ يتم التخليص بموجب صور بعد التحقق من أن هذه البضائع تعود فعلاً للمستوردين».

وتابع الحلاق: «كي نكون موضوعيين بالطرح كتجار فنحن نتمنى أن يتم التخليص بشكل دائم بموجب الوثائق الأصلية وليس عن طريق صور البواخر، إذ يجب أن يكون هناك يسر وسهولة باستلامها وأن تكون سورية خارجة عن العقوبات وألا تتحكم شركات الشحن باستلام البواخر ولكن ما يحدث الآن بسبب الظروف المحيطة».

وأشار الحلاق إلى أن هذا القرار لن يكون له أي إثر في زيادة المستوردات فهو يهدف إلى تيسير وتسهيل تخليص البضائع وليس استيرادها، لافتاً إلى أن المستوردات حالياً تتناقص لأسباب لا تتعلق بإجراءات الجانب السوري فقط وإنما بسبب التضخم العالمي وقلة البضائع وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى ضرورة إيجاد كتلة نقدية أكبر للعمل، مضيفاً: كما يجب وضع إجراء لتيسير الدفع عن طريق الشركات لأن الدفع حالياً هو عن طريق الحكومة لكونها هي التي تحدد أولويات الاستيراد.

وفي سياق متصل، رأى الحلاق أن الصعوبات التي تواجه التجار المستوردين تتعلق بعدم استقرار التشريعات الذي يؤدي إلى استقراء المستقبل بشكل جيد، إضافة إلى صعوبات أخرى تتعلق بقرارات التمويل والتحويل من قبل مصرف سورية المركزي التي تعوق عمل المستوردين.

وكانت رئاسة مجلس الوزراء قد بينت أن هذه الموافقة تهدف إلى تسهيل الإجراءات على الصناعيين وضمان استمرار الأعمال الصناعية والتجارية وعدم توقف عجلة الإنتاج وتوفير كل المنتجات في الأسواق المحلية.